المدخل المنظومي وتحديات العولمة

بقلم
أ/ عمـر روينة
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
المركز الجامعي بالوادي - الجزائر

ملخص

يتناول المقال مفهوم "المدخل المنظومي" في مجال التعليم والتعلم من خلال إبراز أهمية التفكير المنظومي في مواجهة تحديات العولمة باعتباره منهجا يستهدف تنمية القدرات العقلية العليا(الذكاء)، وهي أفضل وسيلة تتسلح بها الأجيال في التصدي للهيمنة العالمية على مقدرات وثقافات مجتمعاتها.

Résumé

Cet article a pour objectif la définition de " L'approche systémique " dans le cadre de l'enseignement et l'apprentissage à partir d'une exposition de l'importance de la pensée systémique face aux défis de la mondialisation et comme il est le sens qui vise à développer les capacités intellectuelles qui est le meilleur moyen que les générations doivent le porter pour lutter contre la dominance culturelle et matérielle de leurs sociétés.

مقدمة:

لقد شهد العالم في الربع الأخير من القرن العشرين تطورا هائلا خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنتيجة لتقدم فاق الخيال في علوم الحاسوب والشبكة العالمية للمعلومات "Internet"، وقد كان هذا الوضع الجديد في صالح العولمة التي اقتحمت الأسوار المنيعة كالأسرة والمدرسة والثقافات القومية والمحلية... التي ظلت إلى زمن طويل تقاوم الوافد من الإيديولوجيات والثقافات والأخلاقيات، التي لا تنسجم مع القيم القومية وهوما أدى إلى تراجع دور المؤسسات التعليمية المحلية أمام الاقتحام القسري للمجتمعات في عقر دارها، حيث أصبح العالم قرية كونية صغيرة تقلصت

فيه المسافات الجغرافية بين المجتمعات، كما تقلصت معها أيضا المسافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... واضطربت أمام هذا التحدي الكبير المؤسسات الاجتماعية، فتراجع دورها في تحصين النشء بالقيم والمثل العليا للمجتمع وتسليحه بالعلوم والمعارف.

ولقد كان هذا العجز في مواجهة تحديات العولمة والتي فتحت الأبواب والنوافذ وأزالت السقوف حيث أصبح المجتمع بكل مؤسساته يعيش ثقافة عالمية في شقها العقائدي والأخلاقي تمثل تهديدا حقيقيا للأمن القومي والثقافة المحلية، وهو ما أحدث ارتباكا في مجتمعنا العربي الذي صعب عليه أن يساير التغيرات المتسارعة والمفروضة من قبل المؤسسات الدولية والمالية والثقافية والعلمية... وقد تجلى ذلك في محاولات الإصلاح المفروض في مختلف المجالات، ويهمنا من ذلك في هذا المقال ما تعلق من تحديات للمنظومة التربوية.

تعد العملية التعليمية ذات مسؤولية مباشرة في توفير احتياجات المجتمع العلمية والتكنولوجية وتأسيس التفكير العلمي والموضوعي، بل هي المصدر الرئيسي لتشكيل أفراد يتميزون بالكفاءة، ويمتلكون الكم الضروري من المهارات التكنولوجية والكيف اللازم من القيم السلوكية، وهما مصدر كل تفاعل ذكي منتج وفعال يمكن أن يكوّن حجر الأساس في مشروع استثمار العولمة ومواجهة تداعياتها بصورة إيجابية (وحتى نتلافى عيوب نواتج التعلم السابقة لابد من الاهتمام بجميع جوانب التعلم، الجانب المعرفي والجانب النفس حركي والجانب الوجداني ، بصورة منظومية شاملة ومتفاعلة فيما بينها، حتى يمكن تخريج نوعية من المواطنين ذات شخصية إيجابية سوية ومتكاملة، قادرة على العطاء والعمل والتجديد والابتكار والتفكير المنظومي المتكامل)[1].

وتفاعلا مع التغيرات المتلاحقة في ظل نظام العولمة حدثت انعكاسات هامة على مستوى التعليم بجميع أطواره وأطرافه وتمثلت في الوعي بعدم تأهيل النظام التعليمي الحالي لمسايرة التطورات المتسارعة مما تطلب توجيه اهتمام متميز لمنظومة التنمية عموما والتنمية البشرية خصوصا باعتبارها

مصدرا لكل تنمية، وكون ذلك هو المدخل الضروري لرفع مستوى الأداء التربوي في المجال التعليمي.

وقد واجه هذا التفكير واقع المؤسسات وخاصة طبيعة المناهج المتبعة، فإن الذي (يتأمل واقع التدريس في مدارسنا يجد أن منظومة المنهج تعاني الكثير من الصعوبات المتمثلة في ضعف الترابط والتفاعل بين مكوناتها المختلفة، وبين كل مكون من مكوناتها على حده، والأهداف التعليمية معدة بطريقة خطية "Linéaire" ولا يظهر فيها الترابط والتكامل بين جوانبها المعرفية والوجدانية والنفسحركية) [2].

ولعل هذا ما دفع أكثر الحكومات العربية إلى الشروع في مباشرة مجهودات إصلاحية وتقويمية لأنظمتها التعليمية باعتبار ذلك ضرورة ملحة لمواكبة المتغيرات المفروضة من واقع تشابكت فيه العلاقات، وتقاطعت فيه المصالح مع المجتمع الدولي فضلا عن ضرورة مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي كأداة لمواجهة ضغط تحديات العولمة التي لا مفر منها، والمنطلق في ذلك هو إعداد الفرد ذي الكفاءة العلمية والحصانة الثقافية باعتباره أصلا (ومن ضيع الأصول حرم الوصول) [3].

وهذا من خلال العملية التعليمية وفق إطار منهج منظومي يقوم على إدراك العلاقات وفهم التفاعلات البينية، لأن العقل البشري بمثابة مزرعة تتزاوج فيها المعلومات والمهارات الحديثة مع المكتسبات المعرفية السابقة فتعطي فكرا إبداعيا ينقل المتعلم (من مستوى أداء المهارة، إلى مستوى كفاءة الإبداع، ومن مستوى الحفظ، إلى مستوى التمكن والابتكار) [4].

و يعتمد المنهج المنظومي في طروحاته على المدخل المنظومي ويقصد به (دراسة المفاهيم أو الموضوعات من خلال منظومة متكاملة تتضح فيها كافة العلاقات بين أي مفهوم أو موضوع وغيره من المفاهيم أو الموضوعات مما يجعل الطالب قادرا على ربط ما سبق دراسته مع ما سوف يدرسه في أي مرحلة من مراحل الدراسة من خلال خطة محددة وواضحة المعالم لإعداده في منهج معين أو تخصص معين) [5]

ومن هذا المفهوم جاءت الدعوة إلى المدخل المنظومي كمنهج في التعليم وبديل عن المنهج الخطي الأفقي والمعتمد حاليا في المناهج التعليمية، والذي هو تعامل محدود مع العناصر دون ربطها ببعضها، أو مراعاة لما بينها من علاقات، كما (أن هذا النظام الخطي في تركيبته وممارسته لم يعد صالحا في عصر المعلومات والاتصالات التي تتزايد أسيا، ومن ثم فإنه على المؤسسات العلمية أن تساعد الطلاب على امتلاك مهارات التعامل مع المتغيرات، وأن يكونوا من صناع المعرفة) [6]. ويبرر دعاة العمل بالمدخل المنظومي كنظام في المؤسسات التعليمية موقفهم بأنه المنهج الأمثل في استفزاز عقول التلاميذ والطلاب إلى ضرورة التسلح بالفكر الإبداعي بالتكيف مع عصر العولمة، وذلك بفهم متغيراته واستغلال إيجابياته . وهي كثيرة . بذكاء وحكمة، فإرادة التحدي والثقة بالنفس والصبر... بدل الاستسلام والانبهار بالحاضر والخوف عن المستقبل هي من الأهداف الوجدانية للمدخل المنظومي باعتباره (أسلوب تربوي جديد ينمي مهارات التفكير الإبداعي في إطار كلي مترابط تتضح فيه كافة العلاقات المتشابكة بين الجزئيات مما يرفع القدرة الانتقائية لدى المتعلم فينتقي من العولمة مايراه ملائما ونافعا له ولبيئته ووطنه) [7].

وجدير بنا أن نشير إلى أن هذا الأسلوب الجديد هو جديد في بنائه وليس في مادته المعرفية لأن أصوله تتصل ببعض النظريات والمفاهيم المتداولة منذ عقود ومنها نظرية "دفيد أوزوبل David Ausubel" والتي اهتمت بكيفيات تنظيم المناهج وكيفيات التعلم والتعليم.. ولعل أهم حدث في نظرية "أزوبل Ausubel" هو ما عرف بالتعلم ذي المعنى، إذ يرى أن المعلومات السابقة تهيئ ونساعد على اكتساب معلومات جديدة وبذلك تصبح ذات معنى (ويقصد به ذلك التعلم الذي يحدث نتيجة لدخول معلومات جديدة إلى المخ لها صلة بمعلومات سابقة مختزنة في البنية المعرفية للفرد) [8]. حيث تكتسب المعلومة الجديدة من خلال تفاعلها مع المعلومة القديمة معنى إضافيا يحدث من خلال تفاعل المعرفتين لأن التعلم في نظر "Ausubel" ليس مجرد عملية تراكمية لمعارف قديمة تضاف لها معارف جديدة فحسب.

كما ميز "Ausubel" بين نوعين من التعلم هما: التعلم بالحفظ، والتعلم ذو المعنى. وميز أيضا بين أسلوبين يتم بهما التعلم هما: التعلم بالاستقبال، والتعلم بالاكتشاف.

أما الرافد الثاني للمدخل المنظومي فهو النظرية البنائية التي بشر بها "جان بياجيه Jean Peaget" في بحوثه حول النمو المعرفي لدى الأطفال، والنمو العقلي والعمليات المنطقية، وتقوم نظرية بناء المعرفة على أن الفرد يبني معرفته بنفسه وأنه ليس مجرد وعاء تسكب فيه المعارف. ولذا تؤكد البنائية في العملية التعليمية على استغلال الفرص التي تعزز القدرات فوق المعرفية كالتحليل والتنظيم والاستكشاف والمهارات والاستنتاج والترابط.(فالمعلم في المنظور البنائي مسير ومساعد لبناء المعرفة فهو يخطط وينظم بيئة التعلم ويوجه تلاميذه لبناء تعلم ذي معنى)[9]. وبناء على ما سبق تظهر العلاقة بين المدخل المنظومي وبين نظرية التعلم ذي المعنى عند "Ausubel". وكذلك نظرية بناء المعرفة عند "جان بياجيه Jean Peaget" وبهذا المفهوم المنظومي أصبح التعلم يقاس بقدرة المنتج "الطالب" على التعرف على أبعاد الموقف والترابطات البينية بين أجزائه وعلى المساهمة في صناعة المعرفة وتوليدها وليس مجرد استنساخها أو تقليدها.

وقد تغيرت كذلك أهداف العملية التعليمية بصورة عامة في شقيها أي ما تعلق بالمعلم والمتعلم معا. (فأصبح تحقيق الجودة والتميز في التعليم يعد الرسالة الأساسية للمدخل المنظومي والذي تتكامل معه إستراتيجية الجودة الشاملة وتكنولوجيا التعليم المعاصر في أفضل كفاءة وفاعلية ممكنة)[10]. وفي ظل هذا الفهم أصبح ينظر إلى المعلم على أنه ميسر لتعليم الطالب، وليس كمصدر وحيد للمعرفة، كما كان ينظر إليه في المنهج الخطي الأفقي. أما الطالب فأنزل منزلة الشريك وهو في نفس الوقت مسؤول عن تطوير بنيته المعرفية باكتشاف العلاقات بين المعارف القديمة والحديثة، وبذلك انعطف التركيز في المدخل المنظومي من ثقافة الحفظ والاستظهار "الذاكرة" إلى ثقافة الفهم والابتكار واكتشاف العلاقات "الذكاء".

كما عاب دعاة المدخل المنظومي على النظام الخطي بأن أهدافه التعليمية غير واضحة حيث يفترض أن تكون مشتقة من هوية المجتمع

وتطلعاته المعرفية وهو ما يتجسد في سياسة الدولة التعليمية، فالمؤسسات التعليمية الجامعية بصورة خاصة (تسعى كما تسعى غيرها من مؤسسات الدولة إلى تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وحل مشاكله، والتجاوب مع واقعه)[11].

ولعل غياب التفكير المنظومي كان وراء إخفاق التعليم في إيجاد الفرد المناسب والمؤهل لتحقيق الحكم الراشد الذي تتبناه الدولة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، والذي واجه أهم مشكلة على الإطلاق في تقديرنا وهي ندرة الفرد المؤهل لمقاومة الفساد بإخلاص وبأمانة، ومما زاد من تعميق هذا الإخفاق عدم تعاون وتكامل المؤسسات الثقافية والإعلامية والتربوية والعلمية من حيث الأهداف، فجاءت مجهوداتها في اتجاهات تكاد تكون متناقضة، وهو ما قلل من دورها التربوي، فمؤسسات التلفزة والإذاعة والصحافة و دور الثقافة، كلها معنية بالعمل من أجل أهداف المتجمع كل بطريقته، وليس المؤسسة التعليمية وحدها المعنية، فكل هذه المؤسسات تتقاطع في أهدافها المشتقة من سياسة الدولة والتي بدورها مشتقة من فلسفة المجتمع وهويته وتطلعاته.

ويعتبر عدم وضوح الأهداف هو نتيجة طبيعية ومنطقية لضعف المنهاج الخطي الذي يركز على الجانب المعرفي ويكتفي بالتعامل مع الذاكرة حيث وجه اهتمام الطالب في جله إلى حفظ مضمون المقرر. وفي ذلك إهمال وإعاقة للطاقات الكامنة في المتعلم كالاستنتاج واكتشاف العلاقات والتحليل والتركيب والقدرات الإبداعية وما يوازيها من مهارات.

وتمر كل مراحل العملية التعليمية على الطريقة المنظومية التي تقوم أساسا ومن البداية على التفكير الترابطي، ففي بداية الدرس يستخدم المدخل المنظومي لربط المعرفة الجديدة بالمعرفة السابقة والتي تشكل بنية المعرفة، وأثناء تقديم الدرس يستخدم المدخل المنظومي للكشف عن شبكة العلاقات بين المفاهيم والموضوعات كما يوظف أيضا للتمييز بين المفاهيم وإبراز أوجه التمايز بينها، والخلاصة هي تنمية قدرة المتعلم على هذا التفكير المنظومي الذي يركز على اكتشاف العلاقات بين الموضوعات والظواهر والمفاهيم كسبيل لفهمها.

وتتوج هذه العمليات التعليمية بالاختبارات التي هي أيضا بدورها تعكس التفكير المنظومي كونها تقوّم مدى كفاءة الطالب في التركيب البنائي والربط المنظومي للموضوعات، ولم تقتصر على لغة التحصيل واختبار المستوى الأدنى للتحصيل وهو الحفظ حسب نظرية بلوم "Bloom". إن التقويم باستخدام المدخل المنظومي يهتم بقياس مدى وصول الطالب إلى المستويات العليا من التحليل والتركيب والتقويم، والتفكير المنظومي الإبداعي، لأن المدخل الخطي يدر حول الذاكرة والمستوى الأدنى من المعرفة وهو الحفظ. أما المدخل المنظومي فيدور حول الذكاء والمستويات العليا من المعرفة كالتحليل والتركيب والتقويم والاهتمام بالتفكير الإبداعي وتطوير المهارات وتنمية المعرفة. ولعل ذلك هو خير وسيلة للمحافظة على الحدود القومية في شتى المجالات في عصر العولمة. ومن هنا جاءت ضرورة (تبني التفكير المنظومي المترابط الشامل والمتفاعل، باعتباره آلية واعدة وفاعلة ومؤثرة لتحقيق النهضة في مسيرة تطوير التعليم) [12]

الهوامش :

1 ـ فاروق فهمي ومنى عبد الصبور، المدخل المنظومي في مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية. دار المعارف القاهرة (د.ت)، ص 23.

2 ـ المرجع نفسه، ص 18.

3 ـ عبد الحميد بن تشيكو، حول الأسس العلمياتية (الإبسمولوجية) للمقاربة المنظومية. مجلة المبرز، عدد 20، 2004، ص 225.

4 ـ محمد عبد المنعم المشري، المدخل المنظومي وتطوير التعليم الزراعي، المؤتمر العربي الثالث حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، المنعقد يومي 5 و6 أفريل 2003. ص 169.

5 ـ فاروق فهمي الوجه الآخر للعولمة، دار الحريري للطباعة القاهرة، ط2، 2002، ص 61.

6 ـ وديع مكسيموس داود، البنائية في عمليتي تعليم وتعلم الرياضيات. المؤتمر العربي الثالث حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، المنعقد يومي 5 و6 أفريل 2003، ص 51.

7 ـ فاروق فهمي ومنى عبد الصبور، المدخل المنظومي... مرجع سابق ص 28.

8 ـ المرجع السابق، ص 84.

9 ـ وديع مكسيموس داود، البنائية في... مرجع سابق، ص50.

10 ـ أحمد سعد الجبالي، استراتيجية الجودة الشاملة وتكنولوجيا التعليم، المؤتمر العربي الثالث حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، المنعقد يومي 5 و6 أفريل 2003. ص 146.

11 ـ محمد عبد المنعم المشري، المدخل المنظومي وتطوير التعليم الزراعي، المؤتمر العربي الثالث حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم، المنعقد يومي 5 و6 أفريل 2003. ص 169.

12 ـ حسن شحاتة، نحو تطوير التعليم في الوطن العربي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003. ص 87.